الآثار السلبية لظاهرة التسرب من التعليم ودور الشرطة فى مواجهتها

« دراسة تطبيقية على جرائم الأطفال »

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / ياسر صلاح الدين أحمد حلمى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار	أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس الجامعة	(مشرفًا و رئيساً)
الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد حسين أمين	أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس	(عضواً)
اللواء الدكتور/ أحمد جاد منصور	مساعد وزير الداخلية - رئيس أكاديمية الشرطة (السابق) - أستاذ ورئيس قسم العدالة الجنائية وحقوق الإنسان بأكاديمية الشرطة	(مشرفًا وعضواً)
اللواء الدكتور/ أسامة محمد بدر	الأستاذ المساعد ورئيس قسم التحقيق الجنائى بكلية الشرطة ومساعد كبير معلمى كلية الدراسات العليا (الأسبق)	(عضواً)
اللواء/ جمال عبد الشافى	مدير الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث	(خبيراً)

٢٠١٤ م

يُعد التعليم الإلزامى القومى أحد الأسس الهامة التى تستطيع البلدان أن تبنى عليه مستقبلاً أكثر إشراقاً ولتربية جيل بمستوى ثقافى عالٍ، وتنخفض بالتالي معدلات الجريمة. ويعد كذلك من أحد الأسباب الرئيسية للوقاية من الانحراف والاندفاع نحو الجريمة. وتشير إحصاءات التعليم والتعلم فى العالم النامى بصورة كبيرة إلى كثرة العوائق أمام الأفراد للحصول على ذلك، لأن التعليم الأساسى – متى توافر الضمان والحماية – هو الذى يؤهل الطفل للنمو ويصبح شخصاً منتجاً ويعيش متمتعاً بالكرامة الإنسانية .

ومن أبرز مظاهر أزمة النظام التعليمى فى مصر هو القصور فى استيعاب كل الأطفال فى سن الإلزام، وبالتالى زيادة معدلات الأمية عاماً بعد عام بدلاً من تقليصها، ولهذه الظاهرة أبعاد اجتماعية واقتصادية سوف أعرض لها .

كما أن مشكلة التسرب من التعليم تعد من أهم المشكلات التى تواجهها مصر، وتظهر بكثرة بين الفئات المجتمعية الأقل دخلاً وتعليماً، ولعل التساهل فى تطبيق العقوبات الواردة فى القوانين بشأن التسرب والمتسببين فيه من أهم الأسباب التى تؤدى لتفاقم هذه الظاهرة، خاصة فى ظل غياب الدور الرقابى لأجهزة الدولة فى مكافحتها.

إضافة إلى عدم إشباع الأطفال لحاجتهم الأساسية وانخفاض مستوى الرعاية المادية والمعنوية التى يحصلون عليها سواء من الأسرة أو المجتمع، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بقضية الطفل باعتبارها قضية قومية وحضارية، تتصل فى الأساس بمستقبل المجتمع المصرى وبخطة بنائه وتطوره، ورغم توجيه الاهتمام بقضايا ومشاكل الطفولة وتبنى تشريع خاص بالطفل هو القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة وتحتاج لتضافر الجهود للقضاء عليها أو على الأقل الحد منها ، ومما لا شك فيه أن جهاز الشرطة له دور كبير فى القضاء على هذه الظاهرة، ولن يتأتى النجاح فى ذلك إلا بمشاركة مجتمعية فعالة فى ضوء الالتزام

بالمعايير المحددة دولياً وإقليمياً ومحلياً، لمحاولة منع هذه الظاهرة السلبية، وبالتالى خفض معدلات ارتكاب الجرائم، لبناء جيل صالح ملتزم بتعاليم الدين هدفه خدمة الوطن وإعلاء شأنه .

ولذلك كانت الآثار السلبية لظاهرة التسرب من التعليم ودور الشرطة فى مواجهتها من الموضوعات المهمة والحيوية، لما لهذا الموضوع من جوانب قانونية واجتماعية انفصلت فى كثير من عناصرها عن المشكلات التطبيقية التى تواجه جهاز الشرطة .

أهمية الدراسة:

في ضوء ما تقدم تبلورت أهمية الدراسة فى النقاط الآتية :

١- توضيح أهمية التعليم لكونه أحد مصادر القضاء على الجريمة.

٢- تشكل نقطة البداية في الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية التي قد تؤدي لارتكاب الجرائم.

٣- إبراز مهام الوظيفة الإدارية والاجتماعية للشرطة؛ وذلك لتقليل فرص ارتكاب الجرائم وبصفة خاصة التي تُرتكب ضد الأطفال.

٤- تشكيل المحور الرئيسى لمواجهة كافة الآثار الاجتماعية السلبية والتى يكون الأطفال عنصراً أساسياً فيها .

٥- تعزيز مفهوم حقوق الطفل وتقديم الرعاية اللازمة وكفالة حقه في التعليم كأحد الحقوق الأساسية له.

٦- إظهار دور الشرطة الاجتماعي فى وقاية الأطفال من تعرضهم للخطر.

تهدف الدراسة إلى:

١- إلقاء الضوء على ظاهرة التسرب من التعليم وآثارها السلبية والتي قد تُشكل عاملاً مساهماً في ازدياد الجرائم.

٢- التركيز على فئة الأطفال باعتبارهم أحق الفئات في الرعاية.

٣- تفعيل دور أجهزة الشرطة في مواجهة جرائم تعريض الأطفال للخطر.

٤- إبراز الدور الاجتماعي لأجهزة الشرطة.

٥- تحقيق التعاون بين منظمات المجتمع المدني والوزارات المعنية وأجهزة الشرطة في القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم والحد من آثارها السلبية.

٦- مواجهة القصور التشريعي الوارد بقانون الطفل، نظراً لحالة استغلال الأطفال كجناة في الجرائم أو باعتبارهم ضحايا للجريمة.